مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية
Eissn :2600-643x Issn : 2353-0529
المجلد 10 / العدد: 2 (2022)، ص: 107-119

مستلزمات وآليات تكريس الديموقراطية التشاركية في الجزائر

Requirements and mechanisms to devote participatory democracy in Algeria.

د.خيذر جميلة[1]

[1]جامعة تيزي وزو (الجزائر)، djamila.kheder@ummto.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/21 تاريخ القبول: 2022/05/27 تاريخ النشر:2022/06/02

ملخص:

أثار موضوع الديمقراطية التشاركية، اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين ؛ لاعتباره نموذج سياسي بديل يهدف إلى زيادة انخراط المواطنين في النقاش العمومي وفي اتخاذ القرار السياسي والتنموي، بل ينبغي اعتباره مكسبا هاما لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للمجتمع و الدولة و الإنسان الفرد.

وتبعا لذلك نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الحالية إلى الاقتراب من موضوع الديمقراطية التشاركية ومستلزمات بنائها التي لابد من توافرها كي يستوي البناء الديمقراطي التشاركي. وخلصت هذه المحاولة إلى أن الديمقراطية التشاركية بالجزائر تستلزم آليات أساسية لتكريسها في المجتمع الجزائري.

كلمات مفتاحية: الديمقراطية، الديمقراطية التشاركية، مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي، آليات تكريس الديمقراطية التشاركية.

Abstract:

The issue of participatory democracy has aroused the interest of many scholars and intellectuals; as an alternative political model aimed at increasing civic participation in public debate and political and developmental decision-making, it should be seen as important and irreplaceable for society, nation and humanity.

Thus, in this article we are exploring the topic of participatory democracy and its structural requirements that must be provided

to equate participatory democracy building. The conclusion of this attempt is that participatory democracy in Algeria needs to be embedded in the basic mechanisms of Algerian society.
Keywords: Democracy, participatory democracy, requirements of participatory democratic structure, anchoring mechanism of participatory democracy.

المؤلف المرسل: د.خيذر جميلة،

1. مقدمة:

تعد الديمقراطية التشاركية من الآليات الرئيسية لرقي الدول وتطورها والخروج من

ظاهرة التخلف إلى الانفتاح والتطور، وضمان حقوق وحريات الأفراد داخل الدولة، ويتم فيها فسح المجال للمواطن بالمشاركة في جميع مجالات الحياة السياسية، والاجتماعية وغيرها من المجالات.

كما تعد الديمقراطية التشاركية من الآليات المكملة والمساعدة للديمقراطية التمثيلية، و إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على أن الديمقراطية التشاركية لم تأت لإلغاء الديمقراطية التمثيلية، بل جاءت لتتجاوز قصورها واصلاح عيوبها.

ولا شك أن تأسيس ديمقراطية تشاركية، يتحتم تجسيد مجموعة من الركائز والمستلزمات؛ كتحقيق العدالة الاجتماعية، الحد من احتكار السلطة، توفير وسائل اتصال دائمة و فعالة للجميع... الخ. غير أن هذا النوع من أنواع الديمقراطيات، لا تكفيه مستلزمات أو متطلبات، بل تستلزم آليات أساسية لتكريسها في المجتمع .

وبناء على ما سبق، سوف نقوم بتسليط الضوء على مستلزمات وآليات تكريس الديموقراطية التشاركية في الجزائر.

2. أدبيات الديمقراطية التشاركية

1.2 الديموقراطية:

يعرف "برهان غليون" الديمقراطية على أنها "نظام حكم و مؤسسات، تطمح كنظام أن تكون وسيلة تحل مسألة السلطة في المجتمع كذا تقديم حلول لعملية التنمية و توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية. (برهان غليون،1990 ،ص28)

ولا يقتصر تعريف الديمقراطية حسب "آلان تورين" على مجموعة من الضمانات القانونية فقط أو على سيادة الأغلبية ،بل هي قبل كل شيء احترام التطلعات الفردية و الجماعية. (آلان تورين، 2000، ص23)

وفي ضوء ذلك يشير "آلان تورين" أن الديمقراطية هي الاعتراف بحق الافراد و الجماعات في أن يكونوا فاعلي تاريخهم، لا أن يكونوا متحررين من أغلالهم فقط. كما ذكر أن الديمقراطية ترتكز على الاعتراف بالحرية الفردية والجماعية عبر المؤسسات الاجتماعية، حيث أن الحرية الفردية والجماعية لا يمكن أن تقوم من غير الاختيار الحر للحاكمين من قبل المحكومين ومن غير قدرة العدد الأكبر على المساهمة في انشاء المؤسسات الاجتماعية وتطويرها. (آلان تورين، 2000، ص23)

ومن زاوية أخرى أكد "آلان تورين" أن الديمقراطية لا تُعَرَّف بفصل السلطات وإنما بطبيعة الروابط بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي و الدولة، فاذا كانت ممارسة السلطة تجري من الأعلى إلى الأدنى فالديمقراطية غائبة. في حين يمكن القول على المجتمع أنه ديمقراطيًّا حين يوجه فيه الفاعلون الاجتماعيون ممثليهم السياسيين الذين يقومون بدورهم بمراقبة الدولة. (آلان تورين، 2000، ص56)

2.2 الديمقراطية التشاركية

هي شكل أو صورة جديدة للديمقراطية، تتمثل في مشاركة المواطنين مباشرة في مناقشة الشؤون العمومية و اتخاذ القرارات المتعلقة بهم.(الأمين شريط، 2008، ص46)

وعليه فالديمقراطية التشاركية تسدّ ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتتجه إلى إصلاحها أي أنها تقوم بدمقرطة الديمقراطية ؛ لأنّها تخلق آلية جديدة تسمح بمشاركة المواطن في عملية تشاورية داخل مجلس الجماعة المحلية، تقوم على أساس تكافؤ الفرص وتساوي الحقوق.(عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، 2013، ص10)

ولا منص من القول أن الديمقراطية التشاركية هي عنصر أرقى من الديمقراطية التمثيلية، لأن التشاركية مبنية على مبدأ ديمقراطي سليم؛ هو المراهنة على المواطن ومنحه القيمة الفعلية الذاتية التشاركية جنبا لجنب مع الدولة؛ لأن الدولة وحدها لا تصنع التقدم دون المواطن، والمواطن دون الدولة لا يصنع حضارة، وذلك يعني أن مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات التي تعنيهم هي جوهر الديمقراطية.(عبد المجيد رمضان، جانفي2017، ص77)

وعليه فأن تفعيل الديمقراطية التشاركية مرهون برصد آليات واستراتجيات تراعي جميع الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية، الفكرية والقانونية -السياسية، و هذا من منطلق تشجيع الشراكة مع الأفراد و الجماعات داخل المجتمع في خطوة تترجم تعزيز الصياغة التوافقية للسياسات العامة والمحلية، و كذا ترقية مفهوم المواطنة الفعالة داخل المجتمع السياسي.(محمد سنوسي، 2018 ، ص28) .

3.2 مزايا الديمقراطية التشاركية

تجدر الإشارة هنا إلى أن أهم مزايا هذا النوع من الديمقراطية هو ضبط الصراع السياسي والاجتماعي بأساليب رشيدة، و إقامة الرابط بين الحقل السياسي والمجتمع المدني على أسس جديدة و من ثم الحصول على توافق عقلاني بخصوص القضايا العامة، وإلى جانب إقرار العدالة الاجتماعية و تشجيع الحوار العام، و إثراء المعرفة السياسية، وزيادة الخبرة وتطوير الثقافة المدنية، بالإضافة الى حل أزمة الديمقراطية التمثيلية وإعادة بناء المشروعية (مفيدة بن لعبيدي، 2017 ، ص 147).

4.2 أهداف الديمقراطية التشاركية

لا ترمي الديمقراطية التشاركية إلى الحلول محل الديمقراطية التمثيلية بل إلى تكميلها. ويتبين بالفعل أنه غالبا ما يعتبر المستوى المحلي كمجال للمشاركة، المستوى الأكثر ملاءمة لاستعادة المواطنين لسلطتهم فهي تهدف إلى المصالحة بين المواطنين والسياسة، وذلك في سياق أزمة التمثيلية.إن الأهداف المرجوة متعددة وتتمثل في تحسين إدارة الشؤون المحلية، انطلاقا من المبدأ القائل بأن " إدارة أفضل، هي إدارة أقرب وإدارة مع"، وبالتالي، فإن الأمر يتعلق بتحسين فعالية مسارات اتخاذ القرار، ومنع نشوب النزاعات المحتملة، وتحقيق أقصى قدر من العقلانية في الحلول المقترحة. ومن شأن الديمقراطية التشاركية، تحسين التماسك الاجتماعي على مستوى منطقة معينة من خلال إشراك السكان.(تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، ص12).

-تحسين الشفافية في القرارات السياسية والتسيير المالي:

-أن نقول ما الذي سنفعله، وكيف سنفعل ذلك والوسائل التي سنسخرها لذلك؛

-تثبيت / تحسين علاقة الثقة بين المواطنين والسلطات المحلية، وبالتالي تحسين مصداقية هذه الأخيرة؛

-تعزيز المواطنة النشطة والمستنيرة :جعل المواطنين يفهمون القيود والمعوقات، وجعلهم جزءا من القرار؛

-تسهيل الحوار وحل النزاعات بين السلطات والمجتمع المدني؛

-تحسين تسيير المدينة.

-تقاسم مسؤوليات التنمية المحلية الحضرية :هي مسؤولية الجميع (وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ص26)

3. مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي في الجزائر

إذا كان لنا أن نشير في هذا الصدد إلى ما يمكن أن نعتبره من المستلزمات الأساسية لبناء الديمقراطية فإننا نخص بالذكر بعض الشروط التي افرزتها التجارب السائدة للديمقراطية التشاركية ، و هي كالتالي:

مجتمع مدني منظم ومهيكل في جمعيات ومؤسسات اجتماعية وثقافية واقتصادية تؤطر المواطنين في مختلف مجالات الحياة، ويشترط في المجتمع المدني أن يكون متميزا عن المجتمع السياسي -المؤسسات السياسية الرسمية- ومستقلا عنه .ويشترط توفير إعلام كاف ومتعدد ومتنوع للمواطنين حتى يكون لهم الاطلاع على الشؤون العمومية ويسمح للجميع بتكوين اراء موضوعية حول القضايا المطروحة وينبغي ان يكون هذا الاعلام مستقلا ايضا باعتباره مظهرا من مظاهر المجتمع المدني.

ولا شك أن توفير وسائل اتصال دائمة و فعالة للجميع تعد من مستلزمات البناء الديمقراطي التشاركي ، وهذا ما تحققه التكنولوجيات الحديثة خاصة الأنترنت و التلفزة و الهاتف بكل ما يتضمنه من خدمات حديثة ، إلى جانب الوسائل المكتوبة الأخرى، وهذا لتمكين مشاركة المواطنين وايصال آرائهم .

كما يشترط وضع اطار قانوني يرتكز على ضرورة اشراك المواطنين في المناقشة وفي اتخاذ القرار وذلك عن طريق الزامية أن تكون قرارات الجماعات المحلية

والنصوص القانونية على مستوى البرلمان محل حوار ونقاش عام مسبق وخاصة المعنيين بهذه النصوص.

بالإضافة إلى الزام الهيئات المنتخبة بالأخذ بعين الاعتبار آراء واقتراحات المواطنين وفي حالة عدم امكانية ذلك، يجب تبرير وتعليل رفضها حتى يكون للمشاركة أثر فعلي .

علاوة على ذلك يجب توسيع مجالات التمثيل عن طريق الانتخابات إلى القطاعات الأخرى المختلفة ، بإنشاء مجالس منتخبة للمرتفقين و المستفدين منها، وتنويع طرق الرقابة الشعبية على مستوى تنفيذ وتطبيق القرارات التي تصدر عن المجموعات المحلية والمرافق. .(الأمين شريط، 2008، ص ص،47،48)

إن هذه الشروط جميعا وان كانت تدل فيما هو متعارف عليه عن احتمال توافر بناء ديمقراطي تشاركي راسخ القواعد والمبادئ في هذا المجتمع أو ذاك، فهي تمثل في نفس الوقت أهم مستلزمات الظاهرة الديمقراطية التشاركية ،إلا أن هذه المستلزمات ليست ثابتة.

بمعنى آخر أنه لا يمكن الزعم بأن هناك مستلزمات بذاتها لابد من توافرها كي يستوي البناء الديمقراطي التشاركي ،وإنما ثمة مدعمات عامة ينم وجودها ،بدليل أن تأسيس الديمقراطية التشاركية يفترض توافر عدد من المتطلبات تتعلق غالبا بالنظام الانتخابي-كونه يقر مجموع الآليات الضامنة والمحفزة للمشاركة و يقتضي ذلك:

-تحقيق مستويات التمثيل المختلفة : و يعني حصول كل منطقة على ممثلين لها في الهيئة التشريعية.

-التقسيم الجيد للدوائر الانتخابية حتى يتناسب عدد السكان مع عدد المقاعد المطلوب شغلها.

-إيجاد هيئات مستقلة لإدارة الانتخابات تتمتع بالحياد التام .

-اعتماد المعايير الدولية المتعلقة بالعملية الانتخابية :مبادئ الانتخابات حرة، نزيهة ،بالإضافة إلى ضمان سرية الاقتراع.

-تكافؤ الفرص؛ أي أن تتاح فرصة الترشيح للجميع.

-المساواة في الدعاية الانتخابية من خلال التساوي في استخدام وسائل الإعلام العمومية.

-شفافية دراسة الطعون الانتخابية مع إمكانية محاسبة الحكومة عبر جهاز قضائي مستقل.

وبعيدا عن النظام الانتخابي، يستدعي ترسيخ الديمقراطية التشاركية توافر المزيد من الدعائم لعل أهمها:

-تطبيق آليات الحكم الراشد والتنمية المستدامة التي تفترض تقوية المشاركة الشعبية وتفعيل آليات المساءلة.

-توسيع مشاركة المنظمات غير الحكومية في تسيير الشأن العام.

-ترقية الديمقراطية المحلية والمشاركة الشعبية

-تنمية واستثمار الرأسمال البشري في مختلف مجالات العمل التشاركي(مفيدة بن لعبيدي، 2017 ، ص 151).

4-آليات تكريس الديموقراطية التشاركية في الجزائر:

إن هذا النوع من أنواع الديمقراطيات ،لا تكفيه مستلزمات أو متطلبات، بل تستلزم آليات أساسية لتكريسها في المجتمع الجزائري هي:

1-تعزيز دور المج المدني: لكي تصبح الديمقراطية كاملة يلزم اضافة مشاركة المجتمع المدني في تسيير الشأن العام عبر استشارات كبرى قبل البدء في انجاز المشاريع ،وكذا القيام باجتماعات عمومية معهم.

2-المشاركة: هي اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لصياغة شكل الحكم و الاسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه، بحيث يحرص الفرد على ان يكون

له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الارادية لحق التصويت والترشح لهيئات منتخبة او مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين بالانضمام الى المنظمات الوسيطة.

3-ارساء عملية بناء الديمقراطية من الأسفل :بمعنى أن تعطي الأهمية للشعب ،أو القاعدة الاجتماعية في التوجيه، وأخذ القرارات الهامة على المستوى السياسي، وهذا البناء يقوم على الاقتراحات و الأفكار المحلية ،وذلك من خلال الانتظام في هيئات المجتمع المدني ، ومختلف اللجان الأهلية حيث توصل الأفكار و المطالب إلى مختلف الهيئات المنتخبة .

وفي هذا الإطار أمر رئيس الجمهورية الجزائرية رؤساء البلديات بفسح المجال أمام المواطن ليتقدّم بأفكاره القاعدية من الأسفل نحو السلطة المركزية في الأعلى، وطلب الرئيس بوتفليقة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي استضافة ممثلي المجتمع المدني من الجمعيات من كل أقطار الوطن، وفسح المجال أمام مشاركة الفواعل المجتمعية وفي مقدمها المواطن، الذي أصبح بإمكانه حسب نصّ قانون البلدية الجديد أن يساهم في استقرار ونماء الجماعة المحلية. .(عصام بن الشيخ، الأمين سويقات، 2013، ص19)

ومنه يتعين على السلطات المحلية فتح قنوات للتواصل والحوار والتقرب من الشباب وغيرهم من الفئات العمرية المختلفة التي تستعين بتكنولوجيا المعلومات كوسيلة للتعبير عن الآراء المختلفة بدون قيود، وإرساء أسس ممارسة "الديمقراطية الرقمية" داخل الجماعات المحلية .(عبد المجيد رمضان، جانفي2017، ص79)

في حين يقتضي من الأحزاب السياسية بدورها الحرص على استخدام آليات التواصل التشاركي، والارتقاء بثقافة الإنصات والتفاعل المشترك، واقتسام

المسؤولية مع المواطنين، مع الانفتاح على اختلاف المجتمع وتنوعه. (عبد المجيد رمضان، جانفي2017، ص86)

بالإضافة الى ذلك يشترط تبني سياسات متكاملة لمحاربة الفساد اذ يمكن للعمل الجمعوي أن يمد بيد المساعدة ،لان الولوج في مسار الديمقراطية التشاركية يتطلب ذلك. (صالح زياني، 2009، ص64)

كما يجب الاعتماد على تبليغ المواطن بشكل دوري ودائم بقضايا الشأن العام ،واستعمال في ذلك وسائل التبليغ الجواري (ملصقات، اذاعة...) اضافة الى وسائل التواصل الحديثة المواقع الالكترونية، صفحات التواصل الاجتماعي، مواقع تواصل رسمية... واشراك المواطن في الجهود التنموية المحلية.

ومن الضروري، ارساء السلطة السياسية ثقافة سياسية مشاركتية قائمة على التفاعل بين الفرد و المجتمع و النظام السياسي وتنمية روح المواطنة لدى الفرد وترقية الحقوق السياسية و الاجتماعية داخل المجتمع.(محمد سنوسي، 2018، ص27)

5. خاتمة:

تعتبر الديمقراطية التشاركية من المفاهيم السياسية الجديدة في الجزائر، حيث أصبحت تتداول كمفهوم تمثل جملة من المستلزمات و الآليات يُراد منها تعميق مشاركة المجتمع والطبقات المختلفة في اتخاذ القرارات، بمعنى أنه لا تتخذ الإدارة القرارات لوحدها أو يتخذها المنتخبون لوحدهم، بل تعمم الاستشارة لتشمل كل شرائح المجتمع.

كما برزت الديمقراطية التشاركية ، ليس لإلغاء الديمقراطية التمثيلية كليا، ولكن لتتجاوز قصورها وعجزها. ولكي يتجسد هذا المفهوم على ارض الواقع نقترح ما يلي:

-إعداد وتربية جيل يعي حقوقه وواجباته من خلال تعميق القيم والمفاهيم الديمقراطية في المناهج الدراسية.

-التوعية والتثقيف بأهمية الديمقراطية التشاركية .

- تفعيل وترسيخ أسس الديمقراطية التشاركية ومرتكزاتها وآلياتها، كما جاء بها الدستور.

5. قائمة المراجع:

الأمين شريط، (2008)، الديمقراطية التشاركية: الأسس و الآفاق، مجلة الوسيط ،العدد 06، وزارة العلاقات مع البرلمان، الجزائر.

آلان تورين، (2000)، ما الديمقراطية، ترجمة عبود كاسوحة ، دراسات فلسفية 58، منشورات وزارة الثقافة، دمشق .

-تقرير صادر عن المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية DRI ،(د.ت.ن)، الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي ،مكتب تونس .

-برهان غليون،(1990)، بيان من أجل الديمقراطية ، دار بوشان، الجزائر.

-صالح زياني،(أفريل 2009)، " تفعيل العمل الجمعوي لمكافحة الفساد و إرساء الديمقراطية المشاركاتية في الجزائر"، مجلة المفكر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 04.

-عصام بن الشيخ، الامين سويقات، (2013) ،إدماج مقاربة الديمقراطية التشاركية في تدبير الشأن المحلي – حالة الجزائر والمغرب - ، مخبر: "الديمقراطية التشاركية في ظلّ الإصلاحات السياسية والإدارية في الدول المغاربية"، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

-عبد المجيد رمضان، (2017)، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، حالة الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16.

-مفيدة بن لعبيدي،(2017)، إصلاح النظام الانتخابي وآفاق تحقيق الديمقراطية التشاركية الجوارية في الجزائر،مجلة ا لتواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون ،عدد51 سبتمبر2017.

-محمد سنوسي، الديمقراطية التشاركية وواقع الحوكمة المحلية في الجزائر" مدخل نظري" مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد 15، فبراير 2018.

-وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية(د.ت.ن) ، دليل تكويني برنامج دعم المشاركة السياسية الفعالة والمستدامة للمرأة في المجالس المنتخبة المحلية، من أجل تمثيل فعال وحكامة رشيدة .

نقلا عن:

https://www.interieur.gov.dz/images/AR-guide-07-03-18-Final.pdf